رسالة لجان إعلان دمشق

إلى الرئيس الفرنسي

السيد رئيس الجمهورية.

نكتب إليكم للتعبير عن دهشتنا وقلقنا وبنفس الوقت أملنا بعد قراءة ما تناقلته وسائل الإعلام وتصريحات مستشاركم السياسي أثناء زيارته لبلدنا عن نبأ توجيه دعوتكم للرئيس بشار الأسد لزيارة باريس للمشاركة في أعمال الاتحاد من أجل المتوسط وحضور احتفالات ذكرى الثورة الفرنسية في الرابع عشر من تموز.دهشتنا وقلقنا يأتيان من كون السيد بشار الأسد من السياسيين الذين ينافي سلوكهم وسياستهم روح الثورة الفرنسية وقيمها في الحرية والمساواة والإخاء. أما أملنا فمن أن تكون تصريحاتكم، التي أثنت على موقف النظام السوري من الانتخابات الرئاسية اللبنانية، بداية لحث النظام السوري على القيام بإصلاحات سياسية ترتكز على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تستجيب لتطلعات شعبه في الخلاص من الفساد والاستبداد، وفي حياة حرة كريمة. لقد ارتكب النظام السوري – الذي يحكم في ظل قانون الطوارئ منذ خمس وأربعين سنة انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان في سوريا. إن السجون السورية تحوي بين جدرانها - حسب منظمة العفو الدولية – أكثر من ثلاثة آلاف معتقل رأي أو سجين سياسي أمضى بعضهم سنين طويلة في السجن دون محاكمة أو حكم عليه إثر محاكمة غيرعادلة. ولا يمر أسبوع دون أن تصدر المنظمات الحقوقية السورية - التي تضطهد السلطات الأمنية ناشطيها – بياناً عن اعتقال أو توقيف أو محاكمة شخص جديد على يد الأجهزة الأمنية الأخطبوطية. إذا كانت قيمة أي إنسان في حريته فإن قيمة الإنسان في سورية غير موجودة بكل بساطة.

السيد الرئيس،

يتعرض معتقلو الرأي والسجناء السياسيون في السجون والمعتقلات السورية بشكل منتظم لمعاملة لا إنسانية تشمل اعتقالهم مع السجناء الجنائيين، وممارسات تشمل التعذيب والاعتداءات الجسدية والنفسية المهينة للكرامة. أما في حال قدموا للمحاكمة، فإنهم يتهمون بتهم غير تلك التي اعتقلوا على أساسها أو بتهم غيرصحيحة.إن عدم قانونية المحاكمات الجارية والأحكام الشديدة التي نجمت عنها أصبحت مثالاً في مجال المحاكمات الصورية في القانون الدولي. نخص بالذكر المحاكم الاستثنائية وعلى رأسها محكمة أمن الدولة العليا التي شكلت سيفاً مسلطاً على رقاب السوريين لنحو أربعين عاماً مضت. وقلما خرج متهم أمامها إلا بحكم إعدام أو بحكم سجن لسنين طويلة مع الأشغال الشاقة، وجلها أحكام قاسية لا يمكن وصفهاإلا بأنها انتقامية.لقد تجاهل النظام السوري مئات المطالب والدعوات التي تقدمت بها تنظيمات المعارضة السورية في الداخل والخارج وكذلك مطالبات منظمات حقوق الإنسان الدولية لطي ملف الاعتقال السياسي في سورية. بل على العكس من ذلك زاد النظام من حملات القمع والاعتقال التي طالت كل فئات الشعب السوري وانتماءاته السياسية والفكرية والعرقية: يساريون ديمقراطيون إسلاميون وقوميون، مثقفون مستقلون،عرباً وأكراداً وآشوريين، جماعات أو أفراداً عبروا عن رفضهم - قولاً أو كتابة -لما يمارسه النظام أو أجهزته.

وقد تجلى رفض النظام السوري لمطالب المعارضة الوطنية الديمقراطية السلمية باعتقال أعضاء المجلس الوطني المنتخب لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي وذلك بعد انتخابهم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. هؤلاء الرجال والسيدة التي ترأس المجلس مازالوا قيد الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وينوي النظام تقديمهم لمحاكمة بناء على تهم واهنة غير معروفة إلا في القانون السوري. إنكم تعرفون يا سيادة الرئيس بدراستكم للقانون معنى أن يحاكم الإنسان بسبب آراءه أومعتقداته السياسية. هؤلاء الرجال والمرأة هم: الطبيبة **فداء الحوراني**، والسادة**علي العبد الله، أحمد طعمة، أكرم البني، جبر الشوفي، وليد البني، محمد ياسرالعيتي، طلال أبو دان، رياض سيف، فايز محمد سارة، مروان العش ومحمد حاج درويش ومحمود نجار**.

السيد الرئيس.

في بداية هذا العام، وجهتم نداءً استقطب اهتمام وسائل الإعلام والسياسيين في العالم، حين طلبتم من السيد مانويل مارولاندا إطلاق سراح السجناء السياسيين في كولومبيا. إننا كمعارضين ديمقراطيين سوريين نكتب إليكم مطالبين سيادتكم أن تلعبوا دورا شبيهاً.إن بإمكانكم كرئيس لفرنسا، التي أصدرت ثورتها أول شرعة لحقوق الإنسان والمواطن في التاريخ، وكرئيس للاتحاد الأوربي للأشهر الستة القادمة أن تطلبوا من السيد بشار الأسد أثناء لقائكم به إطلاق سراح السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي كافة،والمواطنين والمواطنات السوريين الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن السورية لأنهم أبدوا رأيهم بطريقة سلمية في الوضع الراهن في سورية. كما أن بوسع الحكومة الفرنسية الربط بين أي تطوير مستقبلي لعلاقاتها مع النظام باحترامه لحقوق الإنسان في سورية حسب الشرعات والعهود الدولية التي صادقت عليها الحكومتان الفرنسية والسورية. وينطبق نفس الربط على مشروع الشراكةالمتوسطية السورية.على ضوء ما سبق، نأمل أن تقوم فرنسا رئاسة وحكومة بإلزام الرئيس بشار الأسد على:

١- إطلاق سراح سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين في السجون السورية

٢- إغلاق ملف التوقيفات العرفية للمثقفين والمعارضين لسياسات النظام

٣- احترام العهود والقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

٤- إيقاف التعذيب في السجون والمعتقلات السورية ومحاكمة من يعذب السجناء والمعتقلين

٥- احترام استقلالية القضاء وعدم التدخل في عمل السلطة القضائية.

٦- إلغاء قانون الطوارئ الذي يحكم المواطن السوري منذ خمس وأربعين سنة

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول أسمى وفائق تقديرنا.

لجان إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي في : فرنسا – كندا – إنكلترة – إسبانيا – هولندا – الولايات المتحدة